آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي
- دولة البحرين نموذجا -

الدكتورة تريعة نوارة
كلية الحقوق – بودواو
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

مقدمـــة:

تبذل دول الخليج العربي جهودا معتبرة للنهوض بدور المرأة في العمل السياسي من خلال انتهاج برامج مختلفة وتطبيق استراتيجيات متفاوتة الفعالية ، وقد برزت في هذا المجال مملكة البحرين التي عرفت قفزة نوعية بعد أن كانت المشاركة السياسية للمرأة فيها منذ وقت قريب شبه معدومة في الدستور وقانون الانتخابات، ويعود ذلك في الواقع إلى أن المرأة البحرينية تلعب دورا كبيرا على جميع الأصعدة .

ولم يتم الاعتراف لها بهذا الحق في نص مكتوب إلى غاية صدور الأمر الأميري رقم (17) لسنة 2001 الذي تضمن ميثاق العمل الوطني و بعده دستور سنة 2002 في المادة الأولى الفقرة 05 منها التي جاء فيها «....للمواطنين رجالا ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة و التمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق الانتخاب و الترشح و ذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط و الأوضاع التي يبينها القانون ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقا للقانون....»، و هو ما أكدته المذكرة التفسيرية لهذا الدستور ولم يغير منه شيئا التعديل الدستوري الذي جاء سنة 2012.

إن التحديات التي خاضتها ولازالت تخوضها المرأة البحرينية قد حققت لها العديد من المكاسب التي وسعت من مجال مشاركتها السياسية ، وتعتبر الآليات المسخرة لأجل

هذه الغاية من طرف الدولة وما خلقته من عمل مستمر للمؤسسات الدستورية ، و المنظمات ، و الجمعيات ، و الهيئات الأكاديمية المتخصصة ، و الأحزاب السياسية في هذا المسار و بالاشتراك مع المجلس الأعلى للمرأة جعل من هذه التجربة نموذجا مميزا و منفردا للدراسة خاصة و أنها تبتعد عن فكرة الكوتا النسائية التي لم يتبناها المشرع البحريني في الدستور و لا في قوانين المملكة و هو عامل آخر يدفعنا لدراسة هذه التجربة من خلال طرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة تطبيق آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في دولة البحرين؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا موضوع دراستنا كالآتي :

المبحث الأول: تطور المشاركة السياسية للمرأة البحرينية

سنتعرض في هذا الإطار لمرحلتين تتمثل الأولى في مرحلة انعدام المشاركة السياسية للمرأة (المطلب الأول) ، أما الثانية فتتمثل في مرحلة الاعتراف بالمشاركة السياسية للمرأة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مرحلة انعدام المشاركة السياسية للمرأة

تميزت هذه المرحلة بانعدام الممارسة السياسية للمرأة البحرينية حيث اقتصر دورها في سنوات الخمسينيات والستينيات على العمل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي باستثناء دور بسيط أوكل لها بموجب القانون المنظم للانتخابات البلدية الذي منحها سنة 1951 حق إدلائها بصوتها في انتخاب أعضاء البلديات الذين يمثلون مناطقهم فقط ، إلا أن هذا الحق البسيط قد سحب منها لاحقا عندما صدر قانون الانتخابات لسنة 1973 ، و قد انحصر دور المرأة خلال هذه المرحلة على العمل الخيري و مساعدة الأسر المعوزة و تعليم المرأة ، و من بين أهم الجمعيات التي نشأت خلال هذه الفترة أول جمعية نسائية في الخليج العربي سنة 1955 أطلق عليها اسم « جمعية نهضة فتاة البحرين» و في سنة 1960 تم إنشاء جمعية « رعاية الأمومة و الطفولة»و جمعية « أوال النسائية» و جمعية «الرفاع الثقافية الخيرية» سنة 1970، كما كانت تشارك المرأة في الجمعيات المهنية. [01]

وفي سنة 1972 طالب أعضاء من المجلس التأسيسي إضافة عبارة (الذكور و الإناث) منعا لتأويل كلمة المواطنين في المادة الأولى من الدستور الفقرة 05 منها، إلا أن المؤسسة الأميرية ردت على ذلك بأن كلمة (المواطنين) تعني الرجال والنساء ولا يمكن أن يتم تأويلها بشكل آخر ، و جاءت بعد ذلك هذه الفقرة في دستور سنة 1973 تنص على أنه«للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة و التمتع بالحقوق السياسية بدءا بحق الانتخاب و ذلك وفقا لهذا الدستور و للشروط و الأوضاع التي يبينها القانون» [02] ، إلا أن قانون الانتخابات الذي أشارت إليه هذه الفقرة من الدستور أعطى حق الانتخاب والترشح للرجال دون النساء ، وظهرت بذلك النية الحقيقية للمؤسسة الأميرية التي أقصت بصورة واضحة المرأة من المشاركة السياسية ، وفي حقيقة الأمر كانت الفئة النسوية قد توقعت هذا الإقصاء خاصة بعد استبعادهن من المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي سنة 1972 .

وقد نددت بهذا القانون مختلف المنظمات النسوية و على رأسها جمعية نهضة فتاة البحرين وجمعية أوال النسائية عن طريق تقديم رسالة احتجاج إلى المجلس الوطني الذي تم حله على إثر الأزمة الناتجة عن الخلاف الكبير الذي نشب بين الحكومة و المجلس الوطني و أدى إلى حل هذا الأخير سنة 1975 من قبل الأمير بناء على نص المادة 65 الفقرة الأولى من دستور سنة 1973 ، التي تم خرق أحكامها حين نصت على أنه « للأمير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم فيه أسباب الحل ، و لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في معاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل.

فإن لم تجرى الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد»، و بذلك قد تعطلت الحياة النيابية في هذه الدولة لمدة 25 سنة أجبرت خلالها المرأة البحرينية على اعتزال الحياة السياسية.

و على إثر التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة سنة 1991 بعد حرب الخليج عامة و الحراك السياسي الذي عرفته دولة البحرين في تلك الفترة خاصة ظهرت مجموعة من الناشطين السياسيين و المنظمات و الجمعيات التي تضم الرجال و النساء معا تطالب ببرلمان منتخب يمثل الشعب بطريقة ديمقراطية، و قد أسفر التنسيق بينها على توقيع عريضة رفعت إلى الأمير، غير أنه وبتاريخ 05 ديسمبر 1992 ظهرت الإرادة الحقيقية مرة أخرى للسلطة والمتمثلة في إسرارها على عدم العودة إلى الإرادة الشعبية والاستمرار في إقصاء المرأة من المشاركة في تسيير شؤون السلطة عن طريق الانتخاب أو الترشح، حيث أعلنت لاحقا الحكومة عن إنشاء «مجلس الشورى» بالتعيين و ليس بالانتخاب ، و تم بموجب ذلك تعيين ثلاثين (30) عضوا من الشخصيات المعروفة وطنيا بالنزاهة و الخبرة و الدراية السياسية و التمكن في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المهنية ...الخ ، و لم يكن للمرأة نصيب في عضوية هذا المجلس مع أن المادة 43 من الدستور المعمول به في تلك المرحلة نصت على أن يتألف المجلس

من طائفتين ، تتكون الطائفة الأولى من ثلاثون (30) عضوا ينتخبون انتخابا عاما سريا و مباشرا أما الطائفة الثانية فتتكون من الوزراء بحكم مناصبهم.

و في سنة 1994 وَقع خمسة و عشرون ألف (25000) مواطنا ومواطنة على عريضة ثانية تشكل نسبة النساء الموقعات عليها عشرون بالمائة 20% و هي نسبة أكبر من نسبة النساء الموقعات على العريضة الأولى ، بالإضافة إلى توقيع بعض القيادات النسائية التي أعطت وزنا لهذه العريضة ، إلا أنه لم تستجب السلطة لهذه العريضة التي يطالب الشعب من خلالها إحياء الديمقراطية و إعادة الحياة البرلمانية عن طريق انتخاب هيئة تمثيلية تضم الرجال و النساء بحسب الكفاءة على السواء ، واستمرت هذه المطالب بوسائل مختلفة كالمسيرات النسائية الحاشدة التي عرفتها دولة البحرين من أجل إطلاق سراح المسجونين السياسيين وتفعيل أحكام الدستور والعودة إلى الإرادة الشعبية في اتخاذ القرارات وتنصيب المؤسسات الدستورية[03]، و استمر الوضع على ما عليه إلى غاية سنة 1999 و هي السنة التي تم فيها تنصيب الأمير الجديد خلفا للأمير « عيسى بن سلمان آل خليفة».

المطلب الثاني : مرحلة الاعتراف بالمشاركة السياسية للمرأة

إن الخطاب السامي الذي وجهه الأمير الجديد لدولة البحرين «الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة» بتاريخ 16 ديسمبر 1999 بمناسبة العيد الوطني كان بمثابة نقلة نوعية للمرأة في مجال المشاركة السياسية ، حيث أعلن فيه على أن الديمقراطية لا تكتمل ملامحها في دولة البحرين إلا بإعطاء المرأة الحق في الترشح و الانتخاب ، وكانت أول انتخابات أعلن عنها الأمير و شاركت فيها المرأة هي انتخابات المجالس البلدية ، وجاء بعد ذلك تصريح رئيس الوزراء بتاريخ 30 ماي سنة 2000 أمام مجلس الشورى في ختام دورته الثانية تضمن السماح للمرأة بالمشاركة في مجلس الشورى المقبل عن طريق التعيين ، و هو ما تم فعلا بموجب المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2000 عند تعيين أربع (04) نساء في مجلس الشورى مقابل ست وثلاثين (36) رجلا مما يشكل عشرة بالمائة 10 % من نسبة الأعضاء فيه و قد تم حله لاحقا بتاريخ 16 فبراير سنة 2002 تمهيدا للمرحلة الانتقالية[04] .

ورغم أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا مقارنة مع نسبة الرجال ، كما أن عضوية المرأة في هذا المجلس جاءت بطريقة غير ديمقراطية تمثلت في التعيين وليس الانتخاب في ظل دستور ينص على سلطة الشعب في اختيار ممثليه وفقا لنص المادة 43 منه غير أن هذا لا ينفي بأنه خطوة جيدة كبداية للمشاركة السياسية النسوية.

استمرت عملية اشتراك المرأة في التمهيد من أجل بناء الهيئة التمثيلية المنتخبة التي تستمد شرعيتها من الشعب بمساهمتها في « اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني» التي نصبت في شهر نوفمبر سنة 2000 وهي تتكون من 46 عضوا من بينهم(06) نساء قاموا بإعداد مسودة ميثاق العمل الوطني الذي تم عرضه على الاستفتاء الشعبي يومي 14 و 15 فبراير سنة 2001 [05] ، وقد أكد الأمر الأميري رقم (08) لسنة 2001 المتضمن دعوة المواطنين للاستفتاء الشعبي حول مشروع ميثاق العمل الوطني على حق الرجال والنساء البحرينيين البالغين من العمر21 عاما في المشاركة، وكانت نسبة الموافقة عليه 98.4 % من المصوتين ، أما نسبة تصويت النساء فقد بلغت 49 % من مجموع المصوتين طبقا لما جاء في قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية رقم (06) لسنة 2001 المتضمن الإعلان عن نتيجة الاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني[06] .

وقد أكد هذا الميثاق على المساواة بين المرأة و الرجل في مختلف المجالات فجاء في البند الأول من العنصر الثاني بعنوان « كفالة الحريات الشخصية والمساواة» المدرج تحت الفصل الأول المعنون» المقومات الأساسية للمجتمع بأن (المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللُغة أو الدين أو العقيدة ، وذلك ما أكده الأمير في أول خطاب وجهه لشعبه غداة توليه مقاليد الحكم في البلاد) ، والعنصر السابع بعنوان «حق الشعب في الشؤون العامة « والمدرج تحت الفصل الثاني المعنون» نظام الحكم « الذي جاء فيه بأنه (يتمتع المواطنون – رجالا ونساء – بحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءا بحق الانتخاب والترشح طبقا لأحكام هذا القانون)[07].

و يعتبر هذا الميثاق بمثابة نقلة أخرى و تجسيد لإشراك المرأة البحرينية في مراكز السلطة، خاصة بعد أن أصدر أمير الدولة مرسوما ينص على إنشاء لجنة أطلق عليها اسم «لجنة تفعيل الميثاق» أنيطت بها مهمة مراجعة كل القوانين و التشريعات مع اقتراح كل التعديلات المطلوبة لأجل تحيينها و للتناسب مع ما جاء في ميثاق العمل الوطني ، وقد تشكلت هذه اللجنة من 16 عضوا من بينهم امرأتين يترأسها ولي العهد الشيخ «سلمان بن حمد آل خليفة».

المبحث الثاني : تفعيل المشاركة السياسية للمرأة البحرينية

سنتعرض في هذا إطار لعنصرين يتمثل العنصر الأول في أدوات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة (المطلب الأول) أما العنصر الثاني فيتمثل في تقييم أدوات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : أدوات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

بعد أن أثبتت المرأة البحرينية بأنها عنصر من عناصر معادلة المشروع الإصلاحي في هذه الدولة و ركن أساسي يقوم عليه التطور الاقتصادي أصدرت الدولة مجموعة من التشريعات التي تضمن حقها في العمل فبلغ عدد الإناث ضمن إجمال قوة العمل الحكومية سنة 1999 ما يقارب 11512 و هو ما يشكل نسبة 34.4 % من إجمال قوة العمل ، و يعتبر مجال التعليم بنسبة 60 % ومجال الصحة بنسبة 55 % أكثر المجالات التي تفوقت فيها النساء عن الرجال في هذه الدولة ، و أثبتت المرأة جدارتها حتى على مستوى منطقة الخليج العربي كتأسيسها لجمعية» سيدات الأعمال في البحرين» بتاريخ 24 ماي 2000 ، و كدليل آخر على النجاح الذي وصلت إليه المرأة البحرينية نجد أنها تحتل من حيث المرتبة ثاني جمعية من نوعها على صعيد دول الخليج العربي ، و هو ما يبين المستوى الذي بلغته المرأة و يعكس المناخ السائد في بلادها ، و يترجم تشجيع السلطة للمرأة على المشاركة الفعالة في كافة الميادين والثقة الكبيرة التي تتمتع بها ، كل هذا جعل السلطة والقيادات السياسية والمنظمات والجمعيات والنقابات المهنية

في البحرين تعمل جاهدة لإيجاد آليات أو تقنيات تعطي للمرأة المكانة السياسية التي تستحقها ، بعد المكانة التي حجزتها لنفسها في مختلف الميادين خاصة الإنجازات التي حققتها في الميدان السياسي كما سبق و أن بينا ذلك[08] ، وتتمثل هذه التقنيات في الآتي:

الفرع الأول : المجلس الأعلى للمرأة

كان يوم 22 أوت 2001 تاريخا للخطوة الحضارية المتميزة في مسيرة المرأة البحرينية و هو التاريخ الذي أنشأ فيه المجلس الأعلى للمرأة بموجب الأمر الأميري رقم (44) لسنة 2001 المعدل بموجب الأمر الأميري رقم (55) لسنة 2001 و الأمر الأميري رقم (02) لسنة 2002 و الأمر الملكي رقم (36) لسنة 2004.

و قد جاء في هذا الأمر والتعديلات التي ألحقت به أنه ينشأ مجلس يسمى «المجلس الأعلى للمرأة» يتبع بصورة مباشرة المؤسسة الملكية و هو يتمتع بشخصية اعتبارية و مقره الرسمي مدينة الرفاع ، ونص هذا الأمر على أن رئاسة هذا المجلس تعود للأميرة» سبيكة بنت آل خليفة» أما بالنسبة للعضوية فيه فكانت مجردة و غير محددة بالاسم ، فاشترط أن يتكون المجلس من عدد لا يقل عن 16 عضو من الشخصيات النسائية العامة و ذوات الخبرة في شؤون المرأة و الأعمال المختلفة المتعلقة بهذا المجال و يتم تعيين عضوات هذا المجلس بأمر ملكي لمدة ثلاثة (03) سنوات قابلة للتجديد ، و تعود فيه سلطة اختيار نائبة الرئيسة لرئيسة المجلس[09].

و يعتبر هذا المجس حسب الأمر الملكي المنشئ له هو المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة و هو يختص في إبداء الرأي والفصل في الأمور المرتبطة بمركز المرأة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل اختصاصات هذا المجلس وفقا للأمر الأميري المنشئ له والتعديلات الملحقة به في الآتي:

1 – اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية و تطوير شؤون المرأة.

2 – تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة و إدماجها في برامج التنمية الشاملة.

3 – وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة .

4 – تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني و دستور المملكة فيما يتعلق بالمرأة ووضع الأدوات المناسبة لتحقيق ذلك بالتعاون مع الوزارات و مؤسسات المجتمع المدني.

5 – متابعة و تقييم تنفيذ السياسة العامة و تقديم المجلس كل المقترحات و الملاحظات المتعلقة بالمرأة للجهات المختصة بذلك.

6 – اقتراح تعديل القوانين المتعلقة بالمرأة بالإضافة إلى إبداء الرأي في مشاريع القوانين و اللوائح و القرارات المتعلقة بها خاصة المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة.

7 – متابعة تنفيذ القوانين و اللوائح و القرارات و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية التي تبنتها الدولة في الخطط و البرامج الخاصة بالمرأة.

8 – المشاركة في اللجان و الهيئات الرسمية التي تشكلها الحكومة في كل ما يتعلق بقضايا المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر.

9 – تمثيل المرأة في المحافل الدولية المعنية بشؤون المرأة و إبرام اتفاقيات تعاون والبرامج مشتركة.

10 – إنشاء مركز توثيق لجميع المعلومات و البيانات و الدراسات المتعلقة بالمرأة و إجراء الدراسات و البحوث في هذا المجال.

11 – عقد المؤتمرات و الندوات و حلقات النقاش لبحث المواضيع الخاصة بالمرأة.

12 – توعية المجتمع بدور المرأة و بحقوقها و واجباتها .

13 –إصدار النشرات و المجلات و المطبوعات ذات العلاقة بأهداف المجلس و اختصاصاته.

14 – القيام بكل المهام التي يحيلها إليه الملك .

الفرع الثاني : الخطة الوطنية الإستراتيجية للنهوض بالمرأة البحرينية

تعد الخطة الوطنية الإستراتيجية للنهوض بالمرأة البحرينية سابقة تاريخية مُهمة باعتبارها أول مبادرة من هذا النوع تخصص للمرأة تحت إشراف مباشر من طرف رئيس الدولة في ليس في دولة البحرين فقط و لكن على مستوى دول الخليج ككل ، و قد كانت هذه التجربة نتيجة الشراكة و التعاون بين جميع المؤسسات الرسمية و مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأسرة من جهة و المجلس الأعلى للمرأة من جهة أخرى، حيث قام هذا الأخير بوضع هذه الإستراتجية في أول دورة عمل له (2001 – 2004)، ثم اعتمدت رسميا من قبل الملك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 08 مارس 2005 و تمثلت محاورها في محور المرأة و صنع القرار، محور الاستقرار الأسري ، محور التمكين الاقتصادي ، محور المجتمع المدني ، محور التعليم و التدريب ، محور الصحة ، محور البيئة [10] ، و اعتمدت بعد ذلك خطة ثانية من نفس النوع و بنفس المحاور مع بداية أعمال الدورة الثانية للمجلس الأعلى للمرأة (2004 – 2007)، حيث تم اعتمادها من قبل الملك رسميا بتاريخ 06 فبراير 2007 الذي صادف تنظيم مؤتمر في البحرين بعنوان «المرأة شريك جديد لبناء الدولة و نموها» ضمت مجموعة من الممثلين لجميع المؤسسات الرسمية و القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية ، و قد أكدت الوفود المشاركة فيه على أن يتم العمل بهذه الخطة على أساس القيم الواضحة المبنية على العدل و المساواة و الشفافية و الوضوح في الغايات ، و المصداقية في الأهداف و التعاون و الشراكة ، و الدقة في الأداء ، و الكفاءة العالية في التنفيذ و الإبداع في العمل.

و من أجل تنفيذ هذه الخطة و تطبيقا لفكرة التعاون و الشراكة وقع المجلس الأعلى للمرأة مجموعة من مذكرات التفاهم و اتفاقيات التعاون مع كل الوزارات و المؤسسات الرسمية التي كلفت بتنفيذ هذه الإستراتيجية ، و بتاريخ 23 جانفي 2013 قدمت رئيسة المجلس للملك عرضا عن محاور تحديث و تعديل الخطة الوطنية الإستراتيجية للنهوض بالمرأة بعد تقييم الخطة السابقة في الاجتماع الثالث للدورة الرابعة بتاريخ 04 يناير 2012 ، و قد خصص هذه الإستراتيجية لسنوات (2013 - 2022) وفقا لطرق عمل

علمية و موضوعية مدروسة ، و الملفت للانتباه في هذه الإستراتيجية أنه أضيف لها مجموعة من التعديلات التي تدعم مركز المرأة أهمها محور «بيت الخبرة» الذي يتضمن ما يلي: [11].

1 – استثمار الشركات و التحالفات لتقديم أفضل صور الشراكة الفعالة على المستوى الوطني بالاعتماد على العناصر الآتية:

أ – إنشاء شبكة حلفاء من السلطات الثلاث و القطاع الخاص و المجتمع المدني والمنظمات الدولية لكسب التأييد و الضغط لدعم قضايا المرأة.

ب – إيجاد نظام متكامل للشراكة و دعم قضايا المرأة.

2 – بناء بيت الخبرة الوطنية في مجال قضايا تمكين المرأة من خلال الآتي:

أ – تحديد مصادر الاستشارات و التدريب و الخبرات و المنظومة المعرفية للمرأة.

ب – بناء و تطوير نظام إعداد الخبراء في مجال التدريب و الاستشارات المتخصصة في قضايا المرأة.

و قد بدأت فرق عمل الأمانة العامة بتنفيذ هذه الخطة ابتداء من الزيارات الميدانية للحلفاء و الشركاء الرئيسيين في تنفيذ الخطة بحسب أولويات العمل التي تم التخصيص لها ميزانية معتمدة لمدة سنتين كاملتين.

الفرع الثالث: برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية

يعد برنامج التمكين السياسي للمرأة في دولة البحرين من البرامج الأساسية التي ارتكز عليها عمل المجلس الأعلى للمرأة منذ البداية إلا أنه لم يأخذ الملامح الحالية إلا في آخر برنامج أطلقه هذا المجلس و المخصص لسنوات (2011 – 2014) نبينها كالآتي: [12]

أولا: برنامج التمكين السياسي لانتخابات سنة 2002

اقتصر برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية في تلك المرحلة على مجرد سلسلة الجولات و الزيارات الميدانية للمساجد و المآتم في المحافظات الخمس التي قامت بها

رئيسة وعضوات المجلس الأعلى للمرأة في شهر أكتوبر 2002 و هو ما أدى إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة.

ثانيا: برنامج التمكين السياسي لانتخابات سنة 2006

بعد التجربة الأولى لبرنامج التمكين السياسي و استعدادا لانتخابات سنة 2006 أعدت الأمانة العامة للمجلس برنامجا معدلا للتمكين السياسي يحمل شعار «معا نبني الوطن» صاحبته حملة إعلامية كبيرة، و قد بدأ تنفيذه سنة 2005 بغاية الوصول إلى الأهداف التالية:

1 – تأهيل المرأة سياسيا من خلال توفير الخدمات الفنية و الاستشارية للمرشحات.

2 – إتاحة الفرصة لهن للاستفادة من إمكانيات مركز دعم المرأة البحرينية لانتخابات المجالس البلدية و النيابية.

3 – تدريب مدراء الحملات الانتخابية وفرق العمل و تزويد المرشحات بالاستشارات الفنية و الإعلامية.

و رغم أن برنامج المجلس الأعلى للمرأة كان مضبوطا و تم تنفيذه بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة E.N.D.P الذي قدم للمجلس كل الدعم الفني و التقني و التدريب العملي المكثف لكل امرأة تريد الترشح و دخول المعركة الانتخابية ، إلا أن النتائج كانت سلبية جدا ، حيث شاركت 68 امرأة ترشحن للانتخابات النيابية والمحلية، و بعد التأطير الذي حضين به خلال مراحل العملية الانتخابية فازت في النهاية امرأة واحدة بالتزكية في الانتخابات البلدية ، و قد قام بعد ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم هذه التجربة لتدارك كل النقائص في انتخابات 2010 [13].

ثالثا: برنامج التمكين السياسي لانتخابات سنة 2010

بعد قصور التجربتين الأولى والثانية لهذا البرنامج اعتمد المجلس الأعلى للمرأة هذه المرة على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الآتي:

1– تنفيذ البرنامج بواسطة خبرات وطنية تقوم بالتوعية و الشراكة و التدريب النوعي للمترشحات

2 – التركيز على الحملة الإعلامية القائمة على إستراتيجية دقيقة.

3 – تحفيز أفراد المجتمع على إحداث التغيير الإيجابي بكل الوسائل المتاحة لدعم مساهمة المرأة في المجلس المنتخب و الاعتراف بقدراتها سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

رابعا: برنامج التمكين السياسي للانتخابات التكميلية لسنة 2011

جاء تنفيذ هذا البرنامج تحت شعار «معك تكتمل الصورة» و ذلك بغاية رفع الوعي و المعرفة بأهمية المشاركة السياسية لدى الشعب البحريني و العمل على التغيير الايجابي في المجتمع لتوسيع دائرة تقبل المشاركة السياسية للمرأة ، و قد امتدت الفترة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج من شهر جوان إلى غاية شهر أوت من سنة 2011 على مرحلتين:

المرحلة الأولى: قام المجلس الأعلى للمرأة بالاشتراك مع معهد البحرين للتنمية السياسية بتنفيذ هذا البرنامج من خلال عدد من الورشات النوعية بالاعتماد خاصة على كسب تأثير الإعلام في دعم المشاركة السياسية للمرأة ، و نظمت لأجل ذلك مجموعة من الملتقيات للتحاور تتمثل في الآتي:

الملتقى الأول: حول الجوانب القانونية للانتخابات التكميلية لسنة 2011.

الملتقى الثاني: حول تفعيل الدور الايجابي للإعلام و استقطابه لدعم مشاركة المرأة.

الملتقى الثالث: حول تجربة المرأة البحرينية في انتخابات سنة 2011.

المرحلة الثانية: أشرفت على هذه المرحلة عضوة المجلس الأعلى للمرأة السيدة «دلال الزايد» و قد ركزت في هذه المرحلة على برنامج تدريبي مباشر من أجل بناء قدرات المترشحات المقبلات على الانتخابات التكميلية و تتمثل عناصر هذا البرنامج الميداني في الآتي:

- طرق صياغة البرنامج الانتخابي و طرحه على الناخبين خاصة عند التواصل المباشر مع الجمهور.

- كيفية طرح البرنامج الانتخابي على الناخبين والتأثير به على الرأي العام بواسطة وسائل الإعلام المحددة قانونا.

- كيفية اختيار الأشخاص المناسبين لإدارة الحملة الانتخابية.

-كيفية تقديم المترشحة لجمهور الناخبين.

- الطرق المناسبة و الأفضل لتوزيع البرنامج الانتخابي على الناخبين.

-كيفية كسب التأييد واستقطاب الأصوات لحساب المترشحات.

- كيفية رصد المخالفات القانونية تجاه المترشحة أثناء العملية الانتخابية واطلاعها على الإجراءات الإدارية و القضائية المحددة قانونا و الواجب إتباعها حيال ذلك.

خامسا: برنامج التمكين السياسي (2011 - 2014)

قام المجلس الأعلى للمرأة وبالتنسيق مع معهد البحرين للتنمية السياسية بتقييم التجارب السابقة في هذا المجال، وبعد دراسة معمقة ومشاورات بين المختصين في هذا الموضوع تم وضع إطار عام لبرنامج التمكين السياسي الهدف منه الوصول إلى النتائج المبينة أدناه:

1 – تسخير كل الإمكانيات الموفرة من قبل السلطة لدعم المشاركة السياسية للمرأة وتهيئتها للدخول في العمل السياسي.

2 – استثمار الخبرات المتراكمة المتاحة لدى المرأة البحرينية .

3 – بناء و إعداد كوادر قادرة على المنافسة في الانتخابات المختلفة .

4 – وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار من خلال التدريب على المهارات الانتخابية و المعارف والحقوق الدستورية و القانونية.

5 – تغيير الرؤية الكلاسيكية للمشاركة السياسية للمرأة و إظهار دورها الفعال في كل الميادين.

و قد تم توزيع هذا البرنامج على المحاور التالية:

المحور الأول : التدريب و التأهيل

1 – برنامج التعاون مع البرلمانيين و البرلمانيات

يتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق لقاءات عمل مشتركة بين البرلمانين والبرلمانيات بهدف تكوين ورفع كفاءة المرأة البرلمانية في مجال صياغة النصوص القانونية و المناقشة و التصويت في الجلسات العامة للبرلمان ، بالإضافة إلى كيفية استعمال الأدوات الرقابية في مواجهة الحكومة .

2 – برنامج الكوادر الشبابية الواعدة

إن إعداد الكوادر الشبابية من الجنسين ذات العطاء في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و ذات الإرادة في تعزيز مشاركتها في الشأن العام يعتمد على تأهيلهم للمهام القيادية ، و يعد من أهم البرامج و أكثرها تأثيرا على المدى البعيد وليس المدى القريب فقط لما يحققه من تحضير لجيل قيادي شاب يشارك في تسيير السلطة من جهة ، و متشبع بضرورة تفعيل دور المرأة في العمل السياسي من جهة أخرى ، و هو ما يخلق كوادر مستقبلية داعمة لقضايا المرأة في جميع المجالات ، و قد قسم هذا البرنامج إلى أربعة أقسام تتمثل في القسم الحقوقي ، قسم التأهيل السياسي، قسم تنمية مهارات القيادة ، قسم تنمية مهارات التعامل مع وسائل الإعلام. [14]

المحور الثاني: الدعم الإعلامي للمرأة

يعد الإعلام في الدولة بمثابة السلطة الرابعة إلى جانب السلطات الثلاث(التنفيذية، التشريعية، القضائية) لما له من تأثير على الرأي العام و هذا ما يعطي له أهمية بالغة تجعل منه النقطة الفاصلة في أي قضية وطنية ، و هي الأهمية التي استشفها القائمين

على تنفيذ برنامج التمكين السياسي، خاصة إذا علمنا أن المرأة في هذه الدولة تشكل 50 %من نسبة العاملين في جهاز الإذاعة و تشكل نسبة 30 % من العاملين في جهاز التلفزيون و هن يمارسن التقديم والإعداد والإخراج ، و هي نفس النسبة تقريبا في الصحافة المكتوبة[15]، و قد تم تقسيم مخطط العمل في هذا المحور إلى قسمين هما:

1 – أنشطة إعلامية موجهة للفئة النسوية من أجل توعيتها بمدى أهمية مشاركتها السياسية.

2 – تكوين ورشات عمل تدريبية تهدف إلى توفير التدريب المتخصص في هذا الإطار للإعلاميين ورفع قدراتهم وكفاءتهم في مجال الإعلام المساند للمشاركة السياسية للمرأة عامة و المترشحات للانتخابات المقبلة خاصة.

المحور الثالث: الحملة الانتخابية

تعد مرحلة الحملة الانتخابية في الكثير من الحالات حسب المختصين في هذا المجال من المراحل الحاسمة في العملية الانتخابية فيجب على المترشحة أن تحوز أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي خلال هذه المرحلة ، لذلك خصص هذا البرنامج تكوين مجموعة من الورشات التدريبية الغاية منها هو تدريب مجموعة من فرق العمل المساندة للمترشحات في حملاتهم الانتخابية.

المحور الرابع: التوعيـة

قام المجلس الأعلى للمرأة بالتنسيق مع معهد البحرين للتنمية السياسية بتخصيص جزء من برنامج التمكين السياسي في شكل ندوات توعوية حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة و دورها في المجالس المنتخبة بالإضافة إلى حلقات مناقشة حول أهمية هذه المشاركة.

المحور الخامس: التوثيق

يلعب التوثيق دورا مهما في كل الميادين وليس في ميدان المشاركة السياسية للمرأة

فقط ، لكن التركيز على هذا المحور بشكل خاص كانت الغاية منه هو إيجاد مرجعية تتم العودة إليها من أجل تطوير العمل السياسي للمرأة و توسيع مجال مشاركتها و تسهيل وصولها لعضوية المؤسسات الدستورية ، و لكي يحقق هذا التوثيق الغاية المرجوة منه يجب أن يشمل العناصر التالية:

1 - توثيق المشاركة السياسية للمرأة البحرينية: يكون هذا التوثيق بإصدار مطبوعات و أشرطة وثائقية تبين مراحل تطور هذه المشاركة.

2 - توثيق العملية الانتخابية (انتخابات 2014): يتم توثيق العملية الانتخابية بكل تفاصيلها في ملف مكتوب بالإحصائيات و الصور و يشتمل كل مراحلها.

3 -توثيق برنامج التمكين السياسي: يعتبر برنامج التمكين السياسي بكل محاوره هو المادة الأساسية التي يجب توثيقها لتكون مرجعا يتم الاعتماد عليه في البرامج المستقبلية.

و قد واصل المجلس الأعلى للمرأة على تطوير وسائل عمله لتمكين المرأة المنتخبة كفاعلة في وضع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز الديمقراطية تحضيرا للانتخابات التشريعية القادمة التي ستجرى سنة 2018 ، ويظهر ذلك من خلال إطلاق النسخة الخامسة من برنامج التمكين السياسي تحت عنوان « برنامج التمكين الانتخابي 2016 – 2018 .[16]

المطلب الثاني: تقييم أدوات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

إن إنشاء مجلس أعلى للمرأة دوره تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني و دستور مملكة البحرين فيما يتعلق بالمرأة و وضع خطة وطنية إستراتيجية للنهوض بالمرأة يشارك في تنفيذيها ممثلين عن الوزارات و مؤسسات الدولة ، و مؤسسات المجتمع المدني ، و الخبرات الأكاديمية ، والوكالات الدولية ، بالإضافة إلى تخصيص برنامج يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة يتطلب تنفيذه العمل من خلال مجموعة من المحاور، كالتأهيل و التدريب للمترشحات لخوض المعركة الانتخابية وتوعية المجتمع على ضرورة المشاركة السياسية للمرأة ، و ذلك للوصول إلى تجسيد المعنى الحقيقي للمشاركة

السياسية في الدولة للمرأة و الرجل على السواء كمواطنين و مواطنات ، و التي تتبلور في الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار ممثليهم في السلطة و وضع السياسات و الخطط و تنفيذ البرامج و المشروعات على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني [17] ، لأن المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية و مظهر أساسي من مظاهر المواطنة. [18]

إن هذه الآليات هي عبارة عن دليل دامغ على النية الإيجابية للسلطة الحالية في تغيير وضعية المرأة البحرينية بعدما كانت محرومة تماما من المشاركة في تسيير شؤون السلطة بالتصويت ، أو بالترشح ، و كانت تعبر الاستشارة الشعبية دائما على إرادة الرجال دون النساء ، و بعد المكاسب التي تحققت أثبتت الدراسة التقييمية لنتائج وثيقة التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة البحرينية لسنوات 2009 – 2011 والذي أعدته الخبيرة الباحثة» الدكتورة عائشة الشيخ» بأن المجلس الأعلى للمرأة قد أظهر نضوجا في إدارة برامجه و مشاريعه ، كما نجح في استقطاب كفاءات محلية مؤهلة للعمل ضمن أمانته ، والذي انعكس على تطور نوعية مشاريع المجلس بصورة عامة ، و قد استقطب المجلس كذلك بعض المؤسسات الخاصة التي سهلت أعماله و مكنته بالتالي من تنفيذ كل مشاريعه ، و نجح كذلك في تكوين شراكة فعالة مع الكثير من المؤسسات العالمية و الإقليمية مثل منظمة المرأة العربية ، و مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث « كوثر» .

إن برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية قد حقق العديد من المكتسبات ، حيث تمكنت المرأة تدريجيا من الدخول إلى المجالس المنتخبة عن طريق الانتخابات الديمقراطية ، وكان يمكن أن تكون النتائج أفضل من ذلك لو أن المجلس لم يركز على رفع الوعي السياسي أكثر من التركيز عن التدريب ، وهذا راجع إلى أن الخبرات التي جاءت من الخارج من أجل التدريب هي بعيدة عن فهم الواقع المحلي ، وهو ما انعكس سلبا على نسبة النتائج الانتخابية لسنة 2010 ، أما بالنسبة للانتخابات التكميلية لسنة 2011 و حسب نفس الدراسة فقد نجح المجلس في إعداد النساء المترشحات بالاستعانة

بخبرات وطنية تمكنت بجدارة من تنفيذ برنامج التدريب رغم ضيق وقت الاستعداد لتلك الانتخابات ، وقد بينت هذه الدراسة دائما بأن برنامج تطوير إستراتيجية الحملات الانتخابية لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات كناخبات أو مترشحات تم تنفيذه بسرعة دون وجود وثائق توضح طريقة التخطيط المدروس و المشاورات المستفيضة على عكس البرامج الأخرى التي يقوم بها المجلس.

ومن التوصيات المقترحة في هذا الإطار هو ضرورة التركيز على عنصر التخطيط ، و تحديد التوقيت المناسب ، وتجنب الضغط على المترشحات ، و التركيز على التدريب العملي بصفة أكبر من التدريب النظري في البرنامج القادم (2011 – 2014) ، و ذلك عن طريق التدريب المستمر للمرأة و الصقل الدائم لمهارتها في مجال العمل السياسي ، وكان من الممكن تدريب فريق عمل متخصص لكل محور والتركيز على تكوين مجموعة تدريبية واستشارية محلية لمواصلة تطبيق الإستراتيجية المحددة مسبقا في السنتين المنصرمتين-2009 2010 ، وهكذا كان من الممكن الوصول إلى إعداد الدفعة الأولى من الخبراء المحليين ، و بالتالي يتم تدريب الدفعة الثانية خلال سنتي 2011 - 2012.

إن التجربة الحديثة لدولة البحرين تدفعها لضرورة تكوين فريق عمل مؤهل يمكنه خلق التغيير الاجتماعي المطلوب من أجل تحسين فرص المرأة على الصعيد السياسي لشغل مراكز صنع القرار، إلا أنها في الواقع هناك نوع من الضعف نتيجة اختيار فرق من أجل المشاركة في التدريب بطريقة عشوائية أدت إلى عشوائية التدريب ، و بذلك ليس من المنصف أن نعتبر أن المشكلة في إستراتيجية تمكين المرأة البحرينية سياسيا في حد ذاتها و إنما في منهجية و كيفية تطبيقها على أرض الواقع.

خاتمــة:

تعد مسألة إدخال المرأة في عضوية المؤسسات الدستورية خاصة منها المنتخبة من الأولويات التي تركز عليها مختلف الأنظمة السياسية ، و إن كانت هناك دول قد تبنت فكرة (الكوتا النسائية) التي تعبر على نظام الحصص ، و المعمول به عادة في أغلبية الدول التي تضم الطوائف المختلفة كالأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية التي انقسمت في شأن تطبيقها إلى قسمين ، فهناك من أخذت بالكوتا الحزبية و هي الحصص التي يحددها الحزب السياسي بطريقة اختيارية لا يقيده فيها نص قانوني ، و هناك من أخذت بالكوتا القانونية وفي هذه الحالة تكون الأحزاب مقيدة بالحصص التي يقررها الدستور أو قانون الانتخاب، حيث اعتمدت هذه الدول في أخذها بنظام الحصص على أن النساء يملكن الحق كمواطنات في التمثيل مثل الرجل ، وتقنية الحصص للمرأة أو التمييز الإيجابي لا تميزها عن الرجل وإنما هي وسيلة لإزالة الحواجز التي تمنع النساء من المشاركة العادلة في المقاعد السياسية.

ولم يتبنى المشرع الدستوري البحريني تقنية الكوتا مثل العديد من الدول رغم ضعف التمثيل النسوي ، فكانت المرأة شبه منعزلة عن الحياة السياسية ورغم ذلك رفض تبني فكرة الحصص القانونية في تشريعاته على أساس أنها تتعارض مع أحكام الدستور الذي ينص على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين البحرينيين.

لقد أثبتت التجربة والواقع العملي في البحرين أن هناك فارق كبير في المشاركة السياسية بين المرأة والرجل رغم الأدوات المسخرة من قبل السلطة لتفعيل هذه المشاركة لدى المرأة ، و هو ما يظهر من نتائج العمليات الانتخابية ، ولا يمكن تقليص هذا الفارق إلا بانتهاج خطط أو استراتيجيات وطنية وحسن تطبيقها على أرض الواقع، أو الأخذ في نفس الوقت بنظام الكوتا النسائية إلى جانب الآليات التي تعرضنا لها في هذه الدراسة ، و التي يرى مؤيديها أنها لا تحمل أي تمييز فهي تحقق فقط للنساء عدد المقاعد التي كان يفترض أن يشغلنها لولا العوائق الاجتماعية، و إن كان السبب الحقيقي في ضعف المشاركة السياسية للمرأة هي التمييز الاجتماعي بينها وبين الرجل نتيجة

الأفكار والعادات والتقاليد والأعراف الموجودة في المجتمع ، فإننا نرى بأن الآليات التي تستعملها دولة البحرين لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة لا تكفي ، خاصة وأنها تفتقر نوعا ما للمختصين و البرامج الصارمة و الاستراتيجيات المدروسة و الفعالة التي تحقق نتائج بعيدة المدى تتمثل في ترسيخ وتطبيع فكرة المشاركة السياسية في أذهان الجيل الحاضر وغرسها في عقول الأجيال القادمة ، و باستطاعة دولة البحرين أن تتبنى هذه المسألة في الدستور والقانون الانتخابي إلى جانب الآليات التي قمنا بدراستها و تعتمد عليها معا لتسريع وتيرة العمل على خلق التوازن بين المرأة والرجل في الحياة السياسية ثم تتخلى عنها في وقت لاحق بعد أن تترسخ في ضمير السلطة و الأفراد حق المرأة في المشاركة السياسية مثل الرجل تماما.

إن التشريع (الدستور – قانون الانتخابات) يجبر الأحزاب السياسية على تخصيص حصة للمرأة في قائمة الترشح مما يزيد من حظوظها في عضوية المجالس المنتخبة ، علما بأن المجتمع البحريني هو مجتمع قبلي يؤمن بالقيادة الذكورية و التبعية الأنثوية إيمانا جازما لا نقاش فيه ، على أن يتم إلغاء كل الآليات القانونية و الغير قانونية في تفعيل المشاركة السياسية بعد أن يتأكد المختصين و الخبراء في الدولة خلال مدة زمنية أن هناك توازن بين المرأة و الرجل في المجال السياسي كناخبات و منتخبات و عضواة معينات في كل مؤسسات الدولة كالوزارة والمجالس الرقابية و الاستشارية و مناضلات في الأحزاب السياسية مصدره إيمان الشعب البحريني بضرورة إشراك المرأة مع الرجل في العمل السياسي و ليس نتيجة الاستراتيجيات الآنية لرفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة.

الهوامش:

1 -أنظر: هناء رمضان ، ورقة عمل حول دور المرأة البحرينية و العربية في التشريع بين الواقع و التحديات ، موقع إنصاف ، المرأة و القانون ، www.ensaf.org

2 -أنظر: المادة 01 فقرة 05 من دستور دولة البحرين لسنة 1974 .

3 - أنظر: هناء رمضان ، مرجع سابق.

4 - أنظر: نفس المرجع.

5 – أنظر: أمر أميري رقم (36) بتشكيل اللجنة العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني .

6 - أنظر: هناء رمضان ، تقرير خاص يستمد سطوره من كتاب المرأة البحرينية في عهد حمد ، موقع إنصاف ، المرأة و القانون ، www.ensaf.org

7 – أنظر: أمر أميري رقم (17) لسنة 2001 بالتصديق على ميثاق العمل الوطني، صادر في 22 ذي القعدة 1421 الموافق 16 فبراير 2001 ، ج ر عدد16 صادرة بتاريخ 2001 /16/02.

8 – أنظر: المرأة البحرينية... حصاد 90 عاما من التعليم و المشاركة المجتمعية ، جريدة النبأ ، العدد 264 ، صادرة في 31 /07 /2013 .

9 – تم تعيين الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة في منصب نائبة رئيسة المجلس و الأستاذة هالة الأنصاري كأمينة عامة للمجلس .

10 – أنظر: الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للمرأة ، www.scw.gov.bh

11 – أنظر: المجلس الأعلى للمرأة يبدأ بالخطوات التنفيذية لوضع الخطة الإستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية ، وكالة أنباء البحرين ، bma.bh/portal/news/553945:http

12 - أنظر: نفس المرجع.

13 - أنظر: هناء رمضان ، ورقة عمل حول دور المرأة البحرينية و العربية في التشريع بين الواقع و التحديات ، مرجع سابق .

14 – أنظر: المجلس الأعلى للمرأة يطلق برنامج التمكين السياسي للمرأة ، جريدة الوسط العدد3809 ، صادرة في 10 /02 /2013.

15 -أنظر: المرأة البحرينية. حصاد 90 عاما من التعليم والمشاركة المجتمعية ، مرجع سابق.

16 - أنظر: المجلس الأعلى للمرأة ، البحرين تنفرد بامتلاكها برنامجا متكاملا لتمكين المرأة سياسيا ، مجلة الوسط أونلاين البحرينية ، العدد 4914 ، 20/02/2016 ، .www alwasatnews.com

17 - أنظر: بن قفة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر ، آليات التقنين الأسري نموذجا (1962 – 2005) ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الدراسية 2011 ، 2012، ص 12 .

18 - أنظر: د . حفيظ شقير – د . محمد شفيق صرصار، النساء و المشاركة السياسية و النقابات و الجمعيات المهنية ، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ، سنة 2014 ، ص11 .